الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية: الوافع و الطموح

د. وفاء عبد الأمير الدباس
كلية العلوم الادارية والمالية
جامعة الاسراء الخاصة

Abstract

Foreign investment in Jordanian small establishments
Reality and emption

The latest open commercial markets among countries, shift of capitals, and rise of mass economic, large international organizations, and international contracts leaded to a great increase of competition among countries for attracting capital for investments, specially among under developing countries which had bad economic situation, and which thinks that investment is the best solution to solve their old economic problems.

Developing small, and medium establishments in all economic sectors became the main economic force and natural resources for the development and growth of under developing countries. Small and medium establishments became the majority of any country establishments, and the past international experience shows that most of the developed, and under developing countries seek all ways to increase the number of small, and medium establishments. It is believed that those kind of establishments are too important because of the main roll they play in fulfilling the resources, increasing the added value, and achieving vertical accumulation required in any economy.

This research will deal with the concept of foreign investments, its nature, types, environmental elements, and by taking a close look at Jordanian experience in this matter for the period between 1970 and 2004, in away to point out the main elements and variables that encourage attracting foreign investments to this country.

الملخـــص

إن الانفتاح الكبير بين الدول وسهولة التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال وظهور التكتلات الاقتصادية والمنظمـات العالميـة والمعاهدات الدولية ، أدى إلى تزايد التنافس بين الدول في جذب رؤوس الأموال للاستثمار ضمن حدودها وعلى وجه الخـصوص الـدول النامية ذات الاقتصاديات المتعثرة والتي تجد في هذا الاستثمار سبيلاً للخلاص من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها . " هذا من جانب "

من جانب آخر ، أن نمو وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية جعلتها القوة المحركة لاقتـصاديات الدول والمصدر التقليدي لنموها وتطورها ، كما أن عدد هذه المؤسسات يشكل نسبة كبيرة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الكلي في أي بلـد في العالم ، بالاضفاة لذلك فإن التجربة الدولية تبين أن معظم بلدان العالم المتقدم والنامي ظلت تبحث في السنوات القليلة الماضية عن كافـة الطرق والوسائل لزيادة عدد هذه المؤسسات نظراً لأهميتها اللامتناهية وقدر ا على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة منها . حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في أحداث التراكم الرأسي المطلوب لأي اقتصاد .

وعليه تتناول هذه المداخلة أحد المواضيع الهامة إلا وهو الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة الأردنية ، حيث سيتم التعـرف على مفهوم الاستثمارات الأجنبية وطبيعة الاستثمارات وأنواعها والتطرق إلى العوامل البيئية (المناخ الاستثماري) من خلال استعراض تجربة الأردن في هذا ا ال للفترة من 1970 ولغاية 2004 محددين بذلك أهم العوامل والمتغيرات التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف .

مشكلة الدراسة وأهميتها :

يشكل الاستثمار الأجنبي ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني ، فعند حدوث نقص في الاستمثارات الوطنية وتدني مـستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض النمو بشكل عام ، تلجأ الدولة إلى الاستثمارات الأجنبية كأحد مصادر التمويل الخارجي لتغطية هذا العجـز . وعلى الرغم من أهمية هذا النشاط الاقتصادي إلا أنه من أكثر الأنشطة مثار للجدل ، نظراً موعة الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يفرزها هذا النشاط سواء الايجابية منها أو السلبية .

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ، حيث تسعى الباحثة في هذه الدراسة إلى تسليط ضوء على أهمية هذا النشاط في رفع عجلة التنمية الاقتصادية ، والتعرف على العوامل البيئية التي تساعد في جذب الاستثمارات في الدولة (المضيفة) وأهم المتغيرات الاقتصادية التي تحد من الطلب على هذه الاستثمارات وذلك من خلال عرض وتحليل واقع تجربة الأردن في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (1)

الخلفية النظرية للدراسة :

يعرف الاستثمار الأجنبي " كل أستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفه ، سعياً وراء تحقيق حزمه من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية " . (2)

بينما يعرف العزام الاستثمار الأجنبي بأنه عبارة عن " الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة ، بهدف جني الأرباح ، وتحقيق المنافع المتحققة " . (3)

ويتضح مما سبق أن الاستثمار الأجنبي يعد أحد مصادر التمويل الخارجي فهو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد في بلد آخر ، وبغض النظر عن كيفية توظيف تلك الأموال في البلد (المضيف) ، فإنه يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الأجنبي .

1. الاستثمار الأجنبي المباشر :

ويتمثل في ممارسة المال الأجنبي لنشاط في بلد أخر سواء كان ذلك في الصناعة الاستخراجية أو التحويلية ، بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر ، من خلال ممارسته لسيطرة واشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني .

إن النسبة المئوية والتي اذا زاد عندها الاستثمار يعتبر استثمار مباشر وهي نسبة تتراوح بحسب المنظمات بين 25% (صندوق النقد الدولي F.M.I) وبين 50% (المنظمة المشتركة للتنمية OCDE) .

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

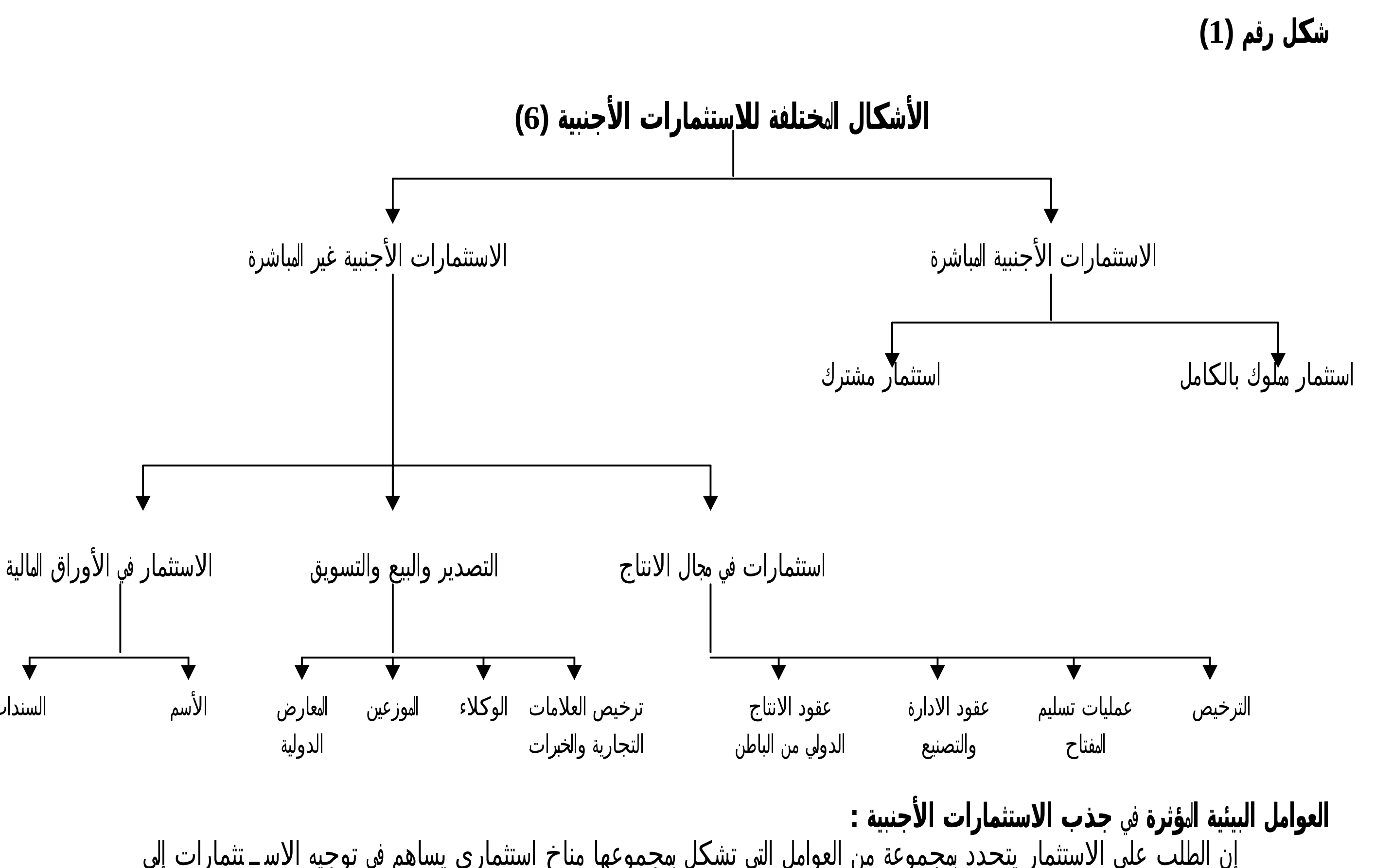
ويتمثل بإمتلاك الاجانب للأسهم والسندات الخاصة او الحكومية في البلد (المضيف) بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار ، أو الحصول على أرباح تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة أو الأسهم ، بشرط أن لا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع . ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل ويوفر للمستثمرون رأس المال النقدي الذي يتم من خلاله شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) من دون المشاركة في ادارتها . وتتم مثل هذه الأستثمارات من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك ، وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين (4) .

بناء على ذلك ، يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ، يعد من الاستثمارات طويلة الأجل ، كما أنه يتميز بخاصيتين ، الأولى تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها إلى البلد (المضيف) ، أما الخاصية الثانية فوجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع .

كما ويمكن تصنيف الاستثمارات حسب صفة القائم بعمل الاستثمار إلى :

1. الاستثمار الأجنبي الخاص : وهو الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة .
2. الاستثمار الأجنبي العام : وهو الاستثمار الذي تجريه دولة أو جماعة أو جهة ذات كيان عمومي قومي. (5)

شكل رقم (1)



العوامل البيئية المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية :

إن الطلب على الاستثمار يتحدد بمجموعة من العوامل التي تشكل بمجموعها مناخ استثماري يساهم في توجيه الاستثمارات إلى بلد دون أخر . وتتسم هذه العوامل بالتداخل الكبير فيما بينها حيث تشكل وحدة واحدة لا يمكن تجاوزها أو التغاضي عنها لما لها من تأثير مباشر على مجمل النشاط الاستثماري ، بالاضافة إلى أتسامها بالتغير وعدم الاستقرار وتتمثل هذه العوامل بـ :

1. العوامل الاقتصادية .
2. العوامل السياسية
3. العوامل الاجتماعية

1. العوامل الاقتصادية :

تؤكد معظم الدراسات التطبيقية ، بأن للعوامل الاقتصادية تأثير في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة وتحديد حجم هذه الاستثمارات وتوزيعها بين القطاعات المختلفة داخل تلك الاقتصاديات .

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية منها على سبيل المثال / حجم الناتج المحلي الاجمالي ، والانفتاح الاقتصادي ، والقدرة التنافسية للدولة المضيفة ، والتضخم ، وتقلبات سعر الصرف ، ومستلزمات الانتاج ومدى توفر الأيدي العاملة ، وشروط التبادل التجاري ، والبنية الأساسية للاقتصاد وكلما كانت السياسات الاقتصادية لبلد ما مستقرة وواضحة وتدار بطريقة مدروسة ومنظمة ، فإن فرص الاستثمارات الأجنبية في ذلك البلد تكون كبيرة لأن ضعف تلك السياسات وعدم استقرارها يضعف ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الاقتصادات ويجعلهم يتجاوزون المنافع والمزايا الاستثمارية القائمة فيها . (7)

2. العوامل السياسية :

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي . فطبيعة النظام السياسي ومدى الاستقرار والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل وكذلك الظروف الأقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بنظر الاعتبار ، فعدم استقرار النظام السياسي يعني له عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار . وكما يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند استثماره في بلد جمله من المخاطر المتمثلة في مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات ومدى منافسة هذه القطاعات للقطاع الخاص وبالتالي التأثير السلبي على الموارد والامكانات المتاحة ، إضافة إلى حجم وإمكانات نمو هذا القطاع ، كذلك المخاطرة المتمثلة بالتأميم ومصادره الملكيات الخاصة. أضف إلى ذلك القوانين والتشريعات التي تسنها الدولة ومدى استقرارها. (8)

3. العوامل الاجتماعية :

هناك العديد من العوامل الاجتماعية كالعادات والتقاليد والدين والاعراف واللغة التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي في الاستثمار في بلد دون غيرها . كما أن هذه المتغيرات الاجتماعية قد توجه المستثمر في الاستثمار في مجال اقتصادي دون الآخر .

أسلوب الدراسة :

تعتمد الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي ، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على مجموعة من المراجع المتاحة حول الموضوع من مقالات ونشرات احصائية وبحوث وتقارير . أما في الجانب العملي فقد أستخدم أسلوب التحليل المنطقي للبيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها من الجهات المعنية بالاستثمار في الأردن .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي بهدف تحديد عوامل متغيرات جذب الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ، وكذلك الوقوف على محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي ومنها :

1. دراسة (الخطيب 2003) " مدى فاعلية السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية " . (9)

كان هدف الدراسة اختبار مدى فاعلية السياسات المالية في بعض الدول العربية (مصر ، الأردن ، المغرب ، عُمان ، تونس) في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات . تم اختبار العلاقات من خلال بناء نموذج رياضي افترض فيه اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التي تعكس البيئة الاقتصادية وهي :

1- مستوى الاستثمار الأجنبي في الفترة السابقة .
2- معدل النمو الحقيقي من الناتج المحلي الاجمالي .
3- مستوى الانفتاح الاقتصادي

بالاضافة إلى افتراض اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من المتغيرات التي تعكس السياسات المالية في الاقتصاد وهي :

1. رسوم الواردات
2. الضرائب على أرباح الشركات
3. الانفاق الرأسمالي

وأظهرت النتائج عدم فاعلية السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة . كما توصل الباحث إلى ضرورة مراجعة الدول المعنية للسياسات المالية بهدف حفز المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه الدول .

2. دراسة (آغا 2002) "الاستثمار الأجنبي في الأردن مجاله ومحدداته للفترة من (1970-1999) ": (10)

هدف الدراسة التعرف على مجالات ومحددات الاستثمار الأجنبي في الاردن من خلال دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتوصل الباحث إلى أهم العقبات التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي في الأردن ، فوجد هناك علاقة ايجابية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية وكل من معدل النمو الاقتصادي ونمو السوق المحلي وهناك علاقة سلبية بين الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية .

3. دراسة (Chakrabarti ، 2001) : (11)

توصل Chakrabarti إلى أن حجم السوق المحلي (للدولة المضيفة) والانفتاح التجاري هما من أكثر العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . أما العوامل الأخرى مثل تكلفة العمالة وسعر الصرف وميزان المدفوعات ، فلا يوجد لها أي تأثير أو أن تأثيرها قليل .

كما تم في هذه الدراسة ادخال متغير جديد لدراسة المشاكل الحكومية في الاستثمارات الأجنبية ، هذا المتغير يعكس درجة التشدد (القيود) على حرية التجارة العالمية والتي تؤثر على قدرة الشركات على الاستثمار في تلك الدول . والعوامل التي تم دراستها هي :

1. وجود قواعد أو قوانين لسياسات الاستثمار وإجراءات القيام بالاستثمار .
2. تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المعاملة العادلة والمساوية لكل المستثمرين .
3. القيود والمحددات لدخول التبادل الأجنبي .
4. المساواة في المعاملة من قبل القانون لكل من المستثمرين المحليين والأجانب .
5. القيود على الدفع ومحددات رأس المال .
6. القيود على امتلاك الأجنبي لبعض الصناعات .

واستنتج الباحث وجود علاقة بين هذه العوامل الستة وجذب الاستثمار الأجنبي ، ويتباين تأثير هذه العوامل الستة من بلد لآخر .

4. دراسة (المسيلي 2000)"دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية : حالة اليمن " .(12)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية من خلال استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن ومعوقات الاستثمار فيه . ولقد توصل الباحث إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي متواضع وأن دوره في التنمية الاقتصادية ضعيف، وذلك بسبب عدم تهيئة المناخ الاستثماري لجذب هذه الاستثمارات .

خلفية تاريخية عن البيئة الاقتصادية والسياسية في الأردن:

اعتمد الاقتصاد الأردني وبشكل كبير على مجمل التطورات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وذلك بحكم موقعه الجغرافي، فهو يعيش في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وكذلك لارتباطه الوثيق مع الدول هذه المنطقة لا سيما الدول النفطية العربية، فهي بالنسبة له تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية وسوق لتصريف منتجاته وتوظيف العمالة الماهرة.

من هنا يمكن تمييز مراحل النمو والتطور الذي حدث بالاقتصاد الأردني من خلال تتبع الأحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة.

حقق الاقتصاد الأردني نمو مرتفع تراوح بين (7.5% إلى 25.9%) خلال الأعوام من (1975-1984)، مستفيد من الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المنطقة في أعقاب الثورة النفطية مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الموارد المالية التي وردت للأردن من هذه الدول على صورة مساعدات وحولات من العاملين الأردنيين في تلك الدول. أدى هذا إلى ارتفاع في مستوى الأداء الاقتصادي والمالي . (13)

في منتصف الثمانينات (1985) حصل اختلال في الاقتصاد الأردني بسبب ظروف الكساد التي أصابة المنطقة عقب انتهاء الحقبة النفطية فتراجعت عوائد التصدير في الأردن وانخفضت حوالات العاملين مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الأردني نتيجه عنه ضعف في الموازنة العامة اتخذت الأردن مجموعة من الإجراءات لمعالجة هذه الأزمة ، والتي تمثلت بدعم القطاع الزراعي وتشجيع قطاع الصناعة وتقديم الحوافز لمستثمري القطاع الخاص من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، كما تم توقيع عدد من اتفاقيات التبادل التجاري لتصدير السلع الصناعية. وبالرغم من كل الإجراءات التي تم القيام بها استمرت الأوضاع المالية والاقتصادية بالتدهور، إذ سجل العجز المالي ما نسبته (13.1%) سنة 1987 من الناتج المحلي الإجمالي.

في نهاية الثمانينات تبنت الأردن مجموعة من السياسات والإجراءات للتقليل من الآثار السلبية الحاصلة في هيكل اقتصادها الوطني ، ومن أبرز رفع معدلات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة وتعويم أسعار صرف الدينار الأردني وتجميد الانفاق الحكومي وتقييد السياسة الائتمانية ،اضافة إلى تبني برنامجاً شاملاً للتصحيح الاقتصادي غطى الفترة (1989-1992) ، إلا أن العمل بهذا البرنامج توقف بسبب أزمة الخليج عام 1990. وتم وضع برنامج آخر غطى الفترة من (1992-1998). وأدت هذه الإجراءات إلى انخفاض العجز التجاري بحيث تراجع العجز من (1589) مليون دينار سنة 1993 من الناتج المحلي إلى (1339.5) مليون دينار سنة 1999 من حجم الناتج المحلي.

أن توجه الأردن نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية، وتوقيع الأردن سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية ربطته بتكتلات اقتصادية عالمية . (14) ساعد هذا بتحسين الاقتصاد الاردني فبدأ باستعادة مقومات الاستقرار ، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 1995 و 1991 حصلت معدلات نمو حقيقية بلغت حوالي (1%) و (2.3%)، كما حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة بلغت (8%، 6%، 17%) للسنوات 1992، 1993، 1994 على التوالي وكان السبب الرئيسي لهذا النمو النتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية وأهمها عودة جانب كبير من مدخرات العاملين في دول الخليج وتوظيفها في معظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية ، مما ساعد في دفع عجلة الاستثمار ، حيث شكلت نسبة الاستثمارات المحلية (40%) من الناتج المحلي سنة 1994.

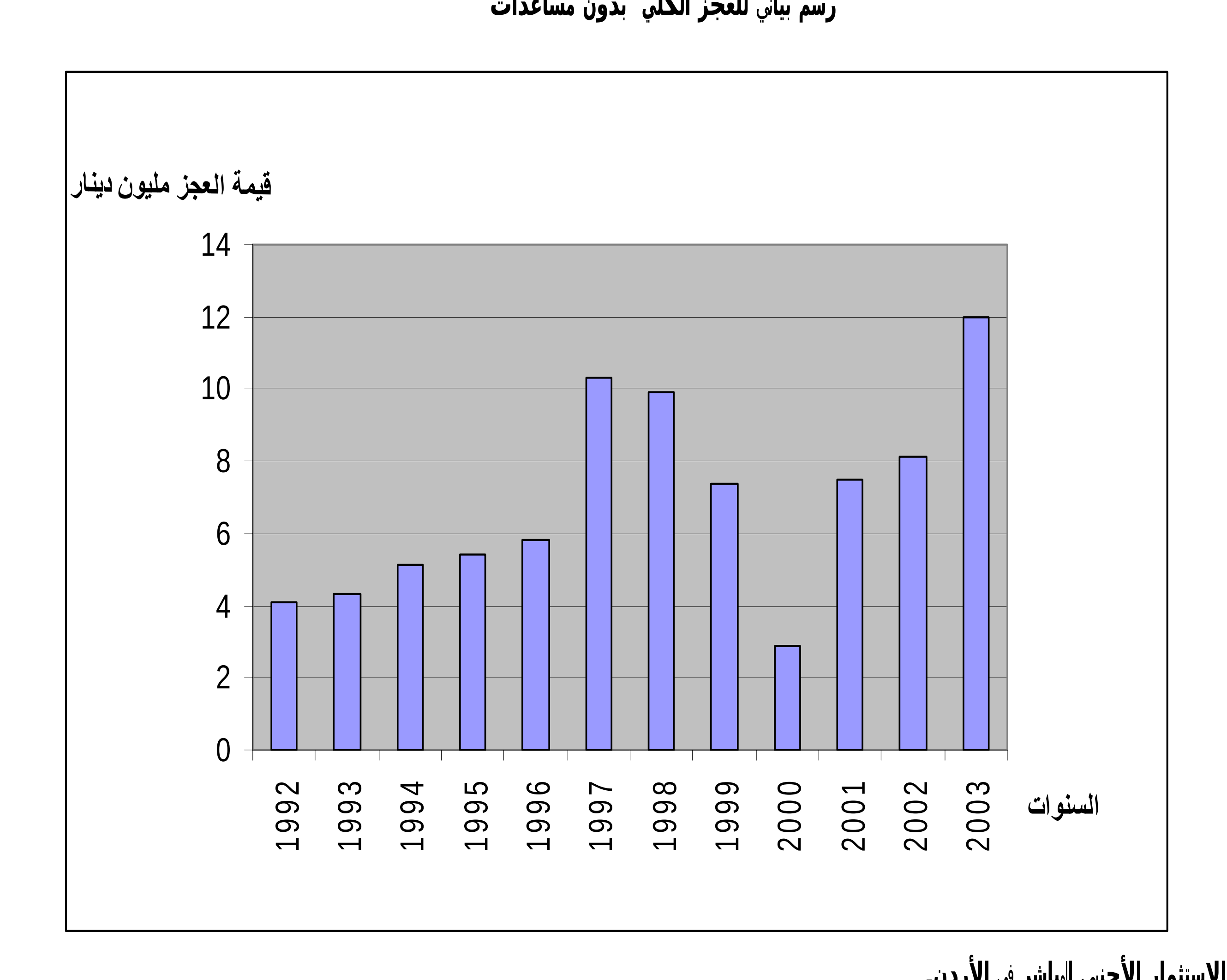
وبالرغم من كل الجهود استمر العجز المالي بالارتفاع حيث ارتفع من (4%) سنة 1992 إلى (10.5) مليون دينار سنة 1997. غير أن هذا العجز تراجع إلى (7.5) مليون دينار سنة 1999 ، ويأتي هذا التحسن في أداء الموازنة نتيجة لتزايد الإيرادات الكلية وانخفاض النفقات الكلية. كما وتشير البيانات الإحصائية إلى أن حجم الاستثمارات المحلية قد انخفض بشكل حاد من (1554.3) مليون دينار سنة 1995 إلى (1088) مليون دينار سنة 1999.

من خلال الاستعراض السابق يمكن القول بأن التغيرات الحاصل في الاقتصاد الأردني كان مرتبط بمجمل التطورات والأحداث التي تشهدها الساحة المحلية والعربية والدولية .

جدول رقم (1) خلاصة الموازنة العامة خلال الفترة (1992-2003) (15)
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنة / البيان	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
إجمالي الإيرادات والمساعدات	35.8	34.5	33.7	32.9	33.7	30.3	30.1	31.2	30.9	31.4	30.2	33.7
الإيرادات المحلية	32	30.4	29.7	29.1	28.7	26.4	26.5	27.7	26.9	27.1	26.2	24.1
إيرادات ضريبية	17.5	16.4	15.8	15.9	16.9	15.4	15.2	15.4	16.1	15.7	14.9	15.4
إيرادات غير ضريبية	14.5	14	13.9	13.2	11.8	11	11.3	12.3	10.0	10.1	10.2	8.1
المساعدات الخارجية	3.8	4.2	4	3.8	5	9.3	3.6	3.5	4.0	3.9	4.0	9.7
إجمالي الانفاق وصافي الاقتراض	36.2	34.6	34.8	34.5	34.5	36.7	36.4	35.1	34	34.6	34.3	36.1
النفقات الجارية	28	28.5	27.5	27.4	27.2	29.4	29.1	28.7	28.8	28.2	27.7	29.2
النفقات رأسمالية	7.5	7.6	6.7	6.5	7.2	5.5	6.5	5.2	5.6	6.4	6.6	6.9
صافي القرض	0.7	-0.6	0.8	-0.1	-0.2	1.8	0.8	1.1	-0.4	0.0	0.0	-0.7
العجز/الوفر الكلي باستثناء المساعدات	-4.1	-4.3	-5.1	-5.4	-5.8	-10.3	-9.9	-7.4	-2.9	-7.5	-8.1	-12
العجز / الوفر متضمناً المساعدات	-0.4	-0.1	-1.1	-1.5	-0.8	-6.4	-6.3	-3.9	-3.1	-3.2	-4.1	-2.4
العجز/الوفر الكلي متضمناً المساعدات وباستثناء الفوائد المجدولة	1.8	1.8	1	0.3	0.3	-5.1	-5.3	-2.5	-2.0	-2.5	-3.0	-0.9

شكل (1)
رسم بياني للعجز الكلي بدون مساعدات



الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

يتوقف نجاح الاستثمار الأجنبي في البلد المضيف على توفر المناخ الاستثماري . ويقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي تكون بمجموعها البيئة الاستثمارية التي يتم فيها الاستثمار فعلاً.

إن هذه العوامل تكون داخلية وخارجية وهي مرتبطة ببعضها البعض فالعوامل الداخلية هي مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية السائدة في البلد المضيف ، وتتميز هذه العوامل بإمكانية التحكم ا والسيطرة عليها وإن أي تحسين يطرأ عليها يعني تحسين مناخها الاستثماري. أما العوامل الخارجية فهي جملة العوامل السائدة في إقليم البلد المضيف كالإضرابات السياسية أو المخاطر العسكرية وبالتالي فإن هذه العوامل لا يمكن التحكم ا أو التخفيف من أثارها السلبية نظراً لكو ا تقع خارج إطار السيطرة بالنسبة للدولة المضيفة . (16)

إن المناخ الاستثماري الأردني لا يختلف كثيراً عن باقي بلدان العالم من حيث تأثره سلباً أو إيجاباً بمجمل ما يسود محيطه الإقليمي من أحداث أو تغييرات اقتصادية.

الجهات المعنية بالاستثمار في الأردن

ويمكن تصنيف الجهات الرسمية ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية في الاردن على النحو التالي:

1. وزارة الصناعة والتجارة.
2. مؤسسة تشجيع الاستثمار.
3. مؤسسة المدن الصناعية.

4. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.
5. مؤسسة المناطق الحرة.
6. هيئة التأمين.
7. وزارة السياحة والآثار.
8. هيئة تنشيط السياحة.
9. هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

أهم القوانين التي ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن

1. قانون تشجيع الاستثمار.
2. قانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية.
3. قانون مراقبة العملة وتعليمات مراقبة العملة الأجنبية الصادرة بموجب هذا القانون.
4. قانون ضريبة الدخل.
5. قانون الشركات الأردني . (17)

- قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 وتعديلاته لسنة 2000 إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافساً لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم ، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسلك الجديدة، ومدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض ، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

أما أهم المزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الأردني فهي :

أ- الإعفاءات الجمركية

1. تعفى الموجودات الثابتة (الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع والأثاث والمفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات) من الرسوم والضرائب الجمركية.
2. تعفى قطع الغيار من الرسوم والضرائب الجمركية على أن لا تتجاوز قيمة الاعفاء 15% من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع.
3. تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لغايات التوسع أو التحديث أو التجديد إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية للمشروع.
4. تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشتريا ا من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.
5. تعفى من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو عن ارتفاع أجور شحنها أو تغيير في سعر التحويل.

ب- التسهيلات الضريبية :

1. تستوفى ضريبة الدخل من الدخل الخاضع لضريبة الشركات العامة ضمن قطاعات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (15%). وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية وبنسبة (25%) للشركات الأخرى كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر).
2. قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ،ب،ج) حسب التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار المقامة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أدناه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدأ العمل لمشاريع.

الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي :

1. 25% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ).
2. 50% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب).
3. 75% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج).

3. يعفى المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه وأدى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء على أربع سنوات.

ج- ضمانات الاستثمار

1. يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمرين غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث منحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقاً للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة (2000) بحيث تكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات الصناعة، تكنولوجيا المعلومات والزراعة والفنادق والمستشفيات والنقل البحري والسكك الحديدية ومدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب ، بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.
2. الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (50.000) دينار باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة.
3. للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
4. يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه استثماره من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.
5. للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
6. للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.
7. لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر بحيث يدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل.
8. تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية ودياً وإذا لم تتم تسوية النـزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النـزاع إلى "المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار" ، علماً بأن الأردن قد صادق على اتفاقية الانضمام إلى عضوية هذا المركز في عام 1972 .
9. للمستثمر إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة أو بيعها أو التنازل عنها لمستثمر آخر مستفيد من الإعفاءات وفقاً لأحكام خاصة (18).

لا يجوز لغير الأردني أن يمتلك أي من المشاريع أو الأنشطة التالية أو يساهم فيها بصورة كلية أو جزئية ومنها:

أ. خدمات نقل الركاب والبضائع على الطرق بما في ذلك الخدمات المتعلقة بسيارات الأجرة والباصات والشاحنات.

ب. مقالع رمل البناء وحجر البناء والركام المستعملة لأغراض البناء.

ج. خدمات التحريات والأمن .

د. النوادي الرياضية بما فيها تنظيم الأحداث الرياضية باستثناء مراكز اللياقة والصحة البدنية.

هـ. التخليص وذلك مع مراعاة الفقرة (د) من المادة (3) من هذا النظام . (19)

جدول (2)

الاستثمارات الأجنبية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بالدينار من 1996-2004(20)

بالدينار الاردني

السنة	الاستثمار المحلي	الاستثمار العربي والأجنبي	المجموع	نسبة الاستثمار العربي والأجنبي إلى الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار العربي والأجنبي إلى الاستثمار الكلي
96	271.875.273	75.785.109	347.660.382	%27.86	%21.80
97	255.560.035	123.683.845	37.924.880	%48.40	%32.61
98	326.818.977	154.854.675	481.673.652	%47.38	%32.15
99	364.694.990	184.186.191	548.881.181	%50.50	%33.56
2000	354.895.964	438.378.862	793.274.826	%123.52	%55.26
2001	472.252.675	409.101.192	881.353.687	%86.62	%46.42
2002	169.638.002	131.393.530	301.031.522	%77.45	%43.64
2003	177.945.533	83.714.925	261.660.458	%47.04	%31.99
2004	322.674.046	95.652.803	418.326.849	%29.64	%22.86
المجموع	2.716.355.495	1.696.751.132	4.071.787.437	%62.46	%41.67

جدول (3)

رؤوس الأموال الأجنبية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية (21)

بالدينار الأردني

السنة	الصناعة	الفنادق	الزراعة	المستشفيات	نقل بحري وسكك حديد	مراكز المؤتمرات والمعارض	مدن التسلية والترويج السياحي	المجموع
96	51566009	18170000	5649100	400000	0	0	0	75785109
97	63605220	51640000	4865000	0	0	0	3573625	123683845
98	45477218	86623332	3556000	7589000	10046125	0	1563000	154854675
99	165666191	16770000	1750000	0	0	0	0	184186191
2000	95928862	340500000	250000	0	0	0	1700000	438378862
2001	379461192	19100000	3278000	5150000	0	0	2112000	409101192
2002	125114399	0	2245000	4034131	0	0	0	131393530
2003	81764925	1200000	750000	0	0	0	0	83714925
2004	76677931	1600000	11212872	6162000	0	0	0	95652803
المجموع	1085261947	535603332	33555972	23335131	10046125	0	8948625	1696751132

جدول (4)

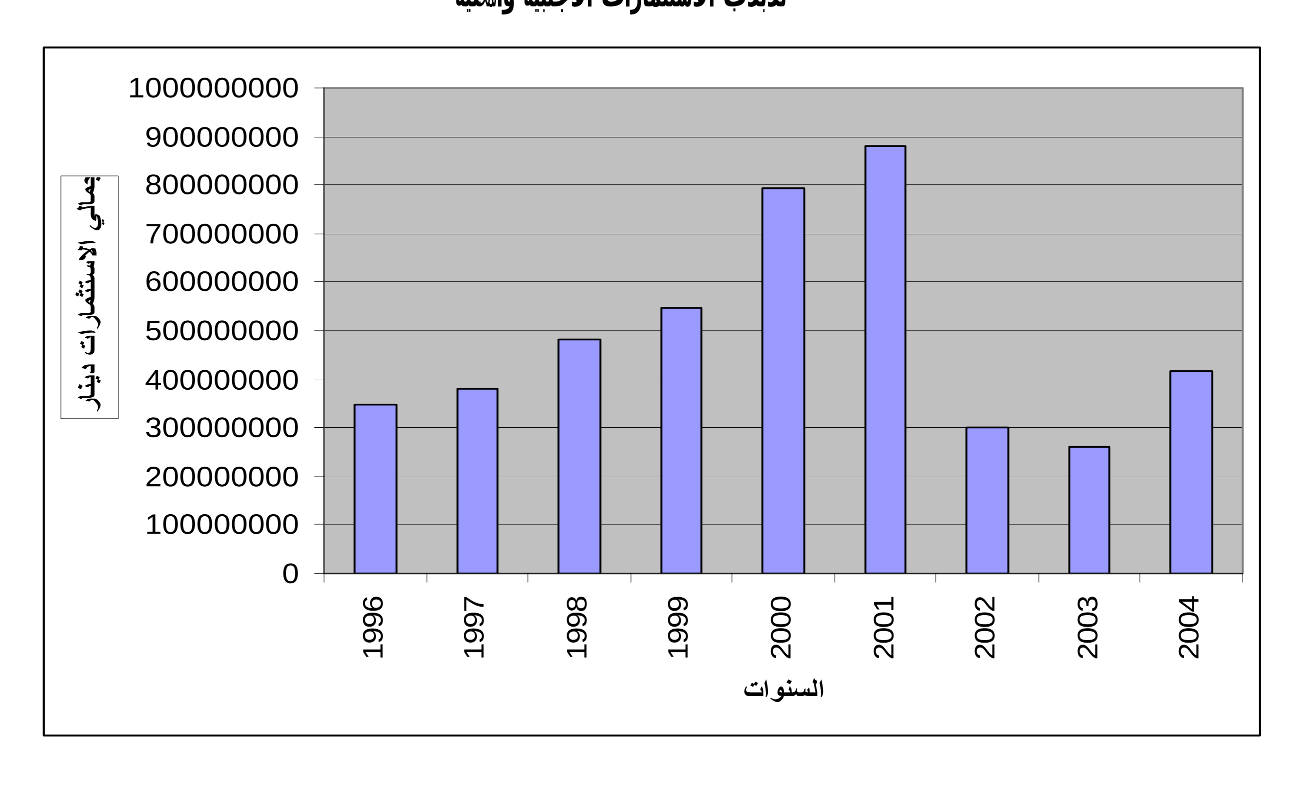
الاستثمارات الأجنبية والمحلية موزعة حسب المناطق التنموية (22)

بالدينار الأردني

السنة	أ	ب	ج	-	إجمالي
96	162023400	64223880	84563000	36850102	347660382
97	162710657	41865000	121665000	53003223	379243880
98	215910510	49192000	111462330	105108812	481673652
99	124385325	137886304	139052200	147557352	548881181
2000	114751896	58578805	532390426	87553699	793274826
2001	166752338	36626431	175056000	502919098	881353867
2002	68295494	161996444	23818147	46921447	301031532
2003	90023191	67546632	25815500	78275135	261660458
2004	100984166	96807533	74354300	146180850	418326849
المجموع	1205836977	714723029	1288176903	1204369718	4413106627

شكل (2)

تذبذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية



يبين الجدول رقم (2) بأن هناك تذبذب في الاستثمارات الأجنبية ، حيث نجد أن الاستثمار الأجنبي في سنة 96 بلغ (75) مليون دينار بينما بلغ الاستثمار المحلي لنفس السنة (271) مليون دينار أي أن الاستثمار الأجنبي يشكل ما نسبته (27.86%) من الاستثمار المحلي . واستمر الاستثمار الأجنبي بالارتفاع لسنتي 97 و 98 ليصل سنة 99 إلى (184) مليون دينار بينما بلغ الاستثمار المحلي (364) مليون دينار ، كما شكل الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار المحلي لهذه السنة ما نسبته (50.50%) . ومن الملفت للنظر أنه حصل في سنة 2000 قفزة نوعية ، اذ بلغ الاستثمار الأجنبي (438) مليون دينار بينما كان الاستثمار المحلي (354) مليون دينار ذا تكون نسبة الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي (123.52%) ، ويعود سبب ذلك إلى :

1. فتح منطقة العقبة الخاصة عام (2000) في محافظة العقبة من قبل الحكومة دف تشجيع الاستثمارات والتي أصبحت هدفاً للاستثمارات العربية والأجنبية نظراً لموقعها المتميز ، حيث تحصل أي مؤسسة مسجلة ومرخص لها بممارسة أي نشاط اقتصادي في المنطقة وفقاً لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاص (رقم 32 لسنة 2000) على العديد من الامتيازات والاعفاءات. (23)
2. الانفتاح الاقتصادي حيث وقع الاردن بتاريخ 1999/12/17 على طلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . وقد أُعلن انضمام الاردن اليها رسمياً اعتباراً من تاريخ 2000/4/11 وبذلك اصبح الاردن سادس دولة عربية تنظم رسمياً إلى المنظمة .
3. تعديل قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995 وما تضمنه من اعفاءات ضريبة وامتيازات للمستثمرين الأجانب .

ونلاحظ تراجع الاستثمارات الأجنبية للفترة من 2001 ولغاية 2004 ، ويمكن أن يعزى ذلك لعدم الاستقرار في البيئة المحيطة ، فعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه المنطقة والأوضاع الساخنة الدائرة منها كلها عوامل لا تساعد في جذب الاستثمارات .

جدول رقم (5) **رؤوس الأموال الأردنية والخارجية (عربية وأجنبية)** (24)

المستثمرة في الشركات (الشركات المساهمة ذات مسؤولية محدودة وشركات التضامن وشركات التوجيه

والمؤسسات الفردية) للفترة من (1970-2004) **القيمة بالدينار الأردني**

السنة	رؤوس الأموال الأردنية	رؤوس الأموال الخارجية (عربية وأجنبية)	المجموع الكلي	نسبة رؤوس الأموال الخارجية / الأردنية	نسبة رؤوس الأموال الخارجية إلى الكلي
1970	5656435	7733	5664168	0.136	0.137
1971	4637190	57750	4694940	1.245	1.230
1972	15745042	31533417	47278459	200	66.697
1973	14355642	908060	15263702	6.325	5.949
1974	14822334	1038774	15861108	7.008	6.549
1975	21413765	516345	21930110	2.411	2.354
1976	89766372	41277369	131043741	45.983	31.498
1977	37203617	1004495	38208112	2.699	2.629
1978	54957796	5242415	60200211	9.538	8.708
1979	41717199	782362	42499561	1.875	1.840
1980	53953723	1697815	55651538	3.146	3.050
1981	54339431	6067683	60407114	11.166	10.044
1982	62425370	1414781	63840151	2.267	2.216
1983	81399951	4562042	85961993	5.604	5.307
1984	66617518	1473831	68091349	2.212	2.164
1985	71338904	2774472	74113376	3.889	3.743
1986	56278271	18470716	74748987	32.820	24.710
1987	69939188	308222	70247410	0.440	0.438
1988	52584710	8538413	61123123	16.237	13.969
1989	101350806	2527738	103878544	2.494	2.433
1990	64235735	24785493	89021228	38.585	27.842
1991	183870048	11137147	195007195	6.057	5.711
1992	262550354	53153458	315703812	20.245	16.836
1993	202192989	63739267	265932251	31.523	23.968
1994	284285316	43968490	328253806	15.466	13.394
1995	324781550	59581304	384362854	18.345	15.50
1996	265080948	49836453	314917401	18.800	15.825
1997	259900555	58615969	318516524	22.553	18.402
1998	250544475	47268578	297813053	18.866	15.871
1999	298215564	91584018	389799582	30.710	23.495
2000	64235735	57955062	122190797	90.22	47.430
2001	83180461	54084462	137264923	39.401	39.402
2002	29879274	17442027	47321301	58.375	36.858
2003	31342525	11067376	42409901	35.311	26.093
2004	57834354	12645601	70479955	21.865	17.942
المجموع	3632633142	787069138	4419702280	823.619	629.332

جدول (6)

الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (25)

في **المؤسسات الفردية والشركات** في **الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-2004)**

بالدينار الاردني

السنة	إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية (عربية-أجنبية) العاملة في المؤسسات الفردية والشركات	نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
1970	7733	0.003
1971	57750	0.02
1972	31533417	11.2
1973	908060	0.3
1974	1038774	0.27
1975	516345	0.12
1976	41277369	7.5
1977	1004495	0.15
1978	5242415	0.67
1979	782362	0.08
1980	1697815	0.14
1981	6067683	0.41
1982	1414781	0.08
1983	4562042	0.25
1984	1473831	0.07
1985	2774472	0.14
1986	18470716	0.85
1987	308222	0.01
1988	8538413	0.37
1989	2527738	0.11
1990	24785493	0.93
1991	11137147	0.4
1992	53153458	2.13
1993	63739267	1.65
1994	43968490	1.04
1995	59581304	1.31
1996	49836453	1.06
1997	58615969	1.19
1998	47268578	0.19
1999	91584018	1.73
2000	57955062	0.096
2001	54084462	0.085
2002	17442027	1.765
2003	11067376	0.156
2004	12645601	0.159

*** الفترة من عام 1970 ولغاية 1980 :**

تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي الاقتصادي على الصعيدين المحلي والاقليمي بسبب الصراع العربي الاسرائيلي حيث كان لهذا الصراع تأثير سلبي على خطط التنمية الاقتصادية ، فقد بلغت نسبة رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة إلى رؤوس الاموال الكلية (0.137) سنة 1970 و 6.549 سنة 1974 (جدول رقم 5) تشير هذه النسب إلى تباطؤ النمو في الاستثمارات الأجنبية باستثناء سنة 1972 وسنة 1976 ، فبالاضافة إلى العوامل السياسية كان للعوامل الاقتصادية تأثير سلبي أيضاً ، فعدم توفر البنية الأساسية اللازمة لاقامة المشاريع محدودية الطلب وصغر حجم السوق وضعف المركز المالي والاقتصادي للاردن والعجز المالي والتجاري كل هذه العوامل حالت دون جذب الاستثمارات الأجنبية.أما النمو الحاصل في الاستثمار سنة 1972 و 1976 والتي بلغت (66.697) و (31.498) على التوالي ، فيرجع إلى أن الاقتصاد الاردني في تلك الفترة بدأ يتأثر بظروف اقتصادية ايجابية نتيجة للارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار النفط في بداية سنة 1974 إذ ارتفعت حصيلة الموارد المالية الواردة للاردن من دول الخليج ، مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على مؤشرات الاقتصاد الاردني . ورغم ما طرأ على حركة الاستثمار من تحسن ، إلا أن حجم الاستثمارات العربية والاجنبية (باستثناء سنة 1972 و 1976) إلى الناتج الاجمالي لم يتجاوز (2%) كما يبين ذلك جدول رقم (6) .

*** الفترة 1980 ولغاية 1990 :**

رافقت هذه الفترة انتهاء الحقبة النفطية حيث شهد الاقتصاد الاردني ركود ، كما شهدت المنطقة عدم استقرار سياسي ، فاندلاع الحرب العراقية الايرانية والصراع العربي الاسرائيلي أفقد المنطقة طابع الاستقرار السياسي الذي يحتاجه الاستثمار الناجح ، كما تعرض الاقتصاد الاردني عام 1988 إلى أزمة اقتصادية مما أدى إلى ارتفاع العجز المالي والتجاري ، بالاضافة إلى انخفاض العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مما أدى إلى وصول الدين الخارجي لمستويات قياسية . كما شهدت المنطقة مطلع التسعينات أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت . كل هذه العوامل انعكست على الاقتصاد الأردني . ولا يخفى لما لهذه العوامل من انعكاسات على الاقتصاد الأردني .

والملفت للانتباه ، أن تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية سلكت مسار متذبذب بين الصعود والهبوط . فقد تراجعت الاستثمارات سنة 1982 فشكلت نسبة (2.267) من رأس المال الكلي (جدول رقم 5) ونسبة (8%) من الناتج المحلي الاجمالي (جدول 6) . ثم عادت وارتفعت سنة 1986 إذ بلغت نسبة (85%) من الناتج المحلي سنة 1986 .

من الجدير بالذكر أنه في سنة 1995 بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الاجمالي 93% ، وهي أعلى نسبة يصل إليها الاستثمار الأجنبي في الأردن .

*** الفترة من 1990 ولغاية 2000 :**

في هذه الفترة كان الاردن قد تبنى برنامج للتصحيح الاقتصادي يغطي الفترة من سنة 1989 ولغاية سنة 1992 ، وبسبب أزمة الخليج الثانية توقف العمل به وتم وضع برنامج آخر يغطي الفترة من سنة 1992 ولغاية سنة 1998 . وقد شهدت هذه الفترة بالاضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية، اصلاحات على الصعيد التشريعي والقانوني وعقد اتفاقيات دولية ، نتيجة لهذه الاصلاحات أخذت الاستثمارات الأجنبية تتدفق إلى الأردن ، ففي سنة 1992 بلغت الاستثمارات الأجنبية (53) مليون دينار ثم ارتفعت إلى (63) مليون دينار سنة 1993 . واستمرت بعد ذلك بالتذبذب البسيط بين الارتفاع والهبوط .

*** الفترة من 2000 ولغاية 2004 :**

نلاحظ في هذه الفترة أيضاً التذبذب الواضح في حجم الاستثمارات ففي سنة 2000 بلغ رأس المال المستثمر (57) مليون دينار من رأس المال الاجمالي وشكل نسبة (8.5%) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم عاد بالهبوط ليبلغ سنة 2003 (11) مليون دينار ويعزى السبب إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والصراعات الدائرة فيها ، حيث لم تشهد المنطقة أي استقرار سياسي على الصعيدين المحلي و الاقليمي .

*** الاستنتاجات :**

1. يعاني الاقتصاد الاردني من عجز مزمن ويعالج الاردن هذا العجز عن طريق المساعدات والقروض. كما تبينت الاردن كمحاولة لمعالجة العجز التوجه نحو الانفتاح على التجارة الخارجية و بيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية .
2. كان للاوضاع غير المستقرة الدائرة في المنطقة تأثير سلبي على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية في الاردن .
3. يتمتع الاردن بمناخ سياسي داخلي مستقر بالرغم من المحيط السياسي المضطرب .
4. إن الاستثمار الخارجي المباشر في الاردن أكثر تأثر بالأوضاع السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة
5. معظم الاستثمارات الخارجية المشتركة تعود لأصل عربي وليس لأصل اجنبي وهذا مؤشر على قدرة المستثمر العربي على التأقلم والتكيف للظروف والمتغيرات البيئية .

6. إن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة من (1990-1999) شكلت نسبة (80%) من مجمل الاستثمارات خلال فترة الدراسة (1970-2004) ، وإن 12% فقط تم استثمارها خلال الفترة (1970-1990) وهي الفترة التي تميزت بتذبذت الاوضاع الاقتصادية في المنطقة
7. لقد تبنى الاردن سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي بهدف التغلب على محدودية السوق المحلي مما ساهم في نمو تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية اليه .
8. أخذ الاردن بسياسة الاصلاح الاقتصادي فتجه نحو استبعاد القيود أمام حركة الأموال العربية والأجنبية ومنح الضمانات والاعفاءات الضريبية واصدار القوانين الجديدة وادخال التعديلات على الاجراءات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية .
9. إن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة توجه بالدرجة الأولى للصناعة والتجارة .
10. يتحدد الاطار المناخي للاستثمار الأجنبي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومتى ما توفر هذا المناخ كانت فرصة نجاح الاستثمار في البلد المضيف ناجحة .
11. على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وسياسات الانفتاح التي تبناها الاردن ، الا ان تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذا البلد ما زالت محدودة قياساً بحجم الاستثمار المحلي أو الناتج المحلي ، ويعود ذلك إلى ضعف مركزه المالي والاقتصادي ، وعدم الاستقرار السياسي على المستويين الاقليمي والمحلي .

*** التوصيـــات :**

1. المراجعة الدائمة لقانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 وكذلك التشريعات الاقتصادية وبما يضمن الانسجام مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي و الاقليمي .
2. تبسيط الاجراءات الجمركية وإزالة التعقيدات الاجرائية ذات الطابع الروتيني .
3. يجب أن تتسم اللوائح والتشريعات بالوضوح والشفافية وإن تكون محددة بشكل واضح لمنع أي اجتهاد فيها .
4. ضرورة المحافظة على استقرار التشريعات والقوانين والاجراءات الادارية في كافة المجالات الاقتصادية لتحسين مستوى التوقع لدى المستثمرين .
5. تطوير نظم المعلومات الاقتصادية وذلك بوضع استراتيجية متكاملة من قبل الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص من أجل خدمة المستثمر .
6. العمل على تحسين المناخ الاستثماري بالتعاون مع الدول العربية .
7. التخطيط السليم لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية .
8. تحسين دور الاعلام الأردني لتعريف المجتمع العربي والاجنبي بالفرص الاستثمارية الموجودة في الاردن .

الهوامــش :

1. لم تتناول هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، إذ لا يوجد في الواقع العملي هذا النوع من الاستثمار في الاردن .
2. جيل برتان ، " الاستثمار الدولي " ، ترجمة علي مقلد ، منشورات عويد ، الطبعة الثانية ، بيروت، سنة 1982 ، ص7 .
3. هشام غرايبه ونضال عزام ، " محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني " ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 13 ، العدد 1 (ب) ، سنة 1997 ، ص ص 32-54 .
4. أمين كنونة ، " الاقتصاد الدولي " ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، سنة 1980 ، ص339
5. جيل برتان ، المرجع السابق ، ص 11 .
6. ممدوح غانم ، " جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، سنة 2002 ، ص11 .
7. هشام غرايبه ونضال عزام ، المصدر السابق ، ص 36 .
8. ابراهيم بن محمد بن سعيد السعدي ، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في سلطنة عمان " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، سنة 2004 ، ص ص 16-17 .
9. سعيد محمد الخطيب ، " عدم فاعلية السياسات المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية " ، مجلة دراسات – المجلد 32 ، العلوم الادارية ، العدد 2 ، تموز 2005 ، ص ص 468-477 .
10. عماد فايز أمين آغا ، " الاستثمار الأجنبي في الاردن ومحدداته " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2002 .
11. Jim Lee, Cross-Country Evidence on The Effectiveness of Foreign Investment Policies , The International Trade , Journal , VXIX , No.4 , Winter , 2005 , pp.370-372 .
12. لبنى المسيبلي ، " دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية : حالة اليمن " ، رسالة ماجستير الاقتصاد غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الاردن ، 2000 .

13. عماد فايز أمين آغا ، المصدر السابق ، ص38 .
14. حمد الكساسبة ، " السياسيات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الاردن " ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ، ص ص 467-493 .
15. البنك المركزي الاردني ، " النشرة الشهرية " ، اعداد مختلفة ، عمان ، الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة . التجارة الخارجية ، عمان ، الاردن .
16. هشام غرايبه ونضال عزام ، المصدر السابق ، ص ص 32-54 .
17. مؤسسة تشجيع الاستثمار ، النفاذة الاستثمارية ، 1995 ، عمان الاردن .
18. قانون تشجيع الاستثمار ، رقم (16) لسنة 1995 ، وتعديلاته ، عمان ، الاردن ، ص ص1-8
19. نظام تنظيم استثمارات غير الاردنيين ، نظام رقم (54) لسنة 2000 ، الصادر بمقتضى المادة (24) من قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995 ، عمان ، الاردن ، ص10 .
20. مؤسسة تشجيع الاستثمار ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان ، الاردن . * النسب من اعداد الباحث .
21. نفس المصدر السابق .
22. نفس المصدر السابق .
23. قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (32) لسنة 2000 ، عمان ، الاردن .
24. وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المعلومات والحاسوب ، عمان ، الاردن .
25. وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المعلومات والحاسوب ، عمان ، الاردن . ودائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية ، عمان ، الاردن ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2003 ، ص 255 .